



آثر التحول للصيغة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تحليلية على المصرف التجاري الليبي العام باستخدام نموذج PATROL

جميلة محمد سالم / وزارة التربية والتعليم / التفتيش التربوي
سمية عبد الحكيم إمبيرش / وزارة الداخلية / الشؤون المحلية /

تاریخ الاستلام 2025/8/14 - تاریخ المراجعة: 2025/9/11 - تاریخ القبول: 2025/9/17 - تاریخ للنشر: 2025/9/24

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العامة قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية باستخدام أحد نماذج التقييم الحديثة ألا وهو نموذج PATROL المعتمد في التقييم من المصرف المركزي الإيطالي الذي يتكون من خمس مؤشرات وهي (كفاية رأس المال / والربحية / مخاطر الائتمان / التنظيم / السيولة) وقد شملت عينة الدراسة المصارف التجارية العامة التي تحولت بالفعل للصيغة الإسلامية حيث اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات المصارف للفترة قبل التحول للسنوات (2012/2011/2010) وبعد التحول للسنوات (2015/2016/2017) وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الدراسة من خلال مقارنة متوسط قيم مؤشرات النموذج وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أثبتت تحليلات PATROL أن التحول للصيغة الإسلامية قد أثر سلبا على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة حيث كان درجة تصنيفها العام قبل التحول للصيغة الإسلامية أفضل منه بعد التحول مما يدل على أن المصارف قد تعثرت في مسيرة التحول، كذلك تدني وضعف معظم المؤشرات التي ينطوي عليها النموذج كجودة الائتمان والتنظيم، كما ان وضع تصنيف عام للمصارف العامة عينة البحث حسب درجات تصنيف النموذج وترتيب المصارف حسب الأفضلية في التصنيف، واوصت الدراسة بحث مصرف ليبيا المركزي على استخدام نموذج PATROL في رقابته على أداء المصارف بوصفه من اهم النماذج الحديثة التي تستخدم لتقدير الأداء المالي والتقييم بالسلامة المالية وكذلك اوصت الدراسة بالتنوع في الاستثمارات وتفعيل صيغ التمويل الإسلامي وعدم الاقتصار على صيغة المرباحية.

Abstract

This study investigates the financial performance of Libyan public commercial banks before and after their conversion to Islamic banking. The PATROL model, approved by the Italian Central Bank, is employed to analyze five key indicators: capital adequacy, profitability, credit risk, regulation, and liquidity. Data from three years before (2010–2012) and three years after (2015–2017) the conversion is analyzed and compared using PATROL. The study reveals that the conversion to Islamic banking had a negative impact on the financial performance of the banks in the sample. Their overall classification score before the conversion was better than after the conversion, suggesting deficiencies in the transition process and deterioration in credit quality and regulatory compliance. A general classification based on PATROL grades and a preference ranking within the classification are developed for the studied banks. It is recommended that the

Central Bank of Libya adopt the PATROL model for monitoring commercial banks' performance. Additionally, banks should diversify investments and utilize various Islamic finance instruments, not solely relying on Murabaha.

1. المقدمة

لقد اكتسب تقييم الأداء اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف مجالات الأعمال لأنه يؤثر على صحة المؤسسة وبالتالي بقائها واستمرارها فضلاً على أن الأداء يعكس فاعلية الإدارة وكفاءتها ومدى الاستفادة من مواردها وقد تعرضت المصارف الليبية إلى تغيرات كبيرة نتيجة لصدور قانون رقم (1) لسنة (2013م) بشأن منع المعاملات الربوية الذي فرض على المصارف الليبية التحول بشكل كامل للصيغة الإسلامية مما أدى إلى تغيرات في عرض الخدمات المصرفية فمن الأهمية بمكان تقييم الأداء العام للمصارف قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية حيث تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بأنها منضبطة بأحكام وقواعد ثابتة تجعلها قادرة على الاستمرار والبقاء في العمل ومنافسة لغيرها من المصارف غير الإسلامية في الأداء ويعود عوامل نجاح المصارف الإسلامية إلى العامل الشرعي أولاً حيث أن أساس عملها قائمه على أخلاقيات وأحكام الشريعة الإسلامية لذلك يجب تحقيق السلامة الشرعية في كافة نشاطات المصرف وأعماله وتتعلق السلامة الشرعية في مراعاة الحال والحرام وحفظ الحقوق وأداء الواجبات ولتحقيق السلامة الشرعية يجب مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في جانب الاستخدامات والموارد بالابتعاد عن الربا والغرر .

وقد أربك صدور هذا القانون مراحل تحول المصارف والتي قررت التحول جزئياً للصيغة الإسلامية فضلاً عن توقف النشاط الاستثماري للمصارف الأخرى التي لم تتدخل أصلاً في طرح خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية وقد واجهت المصارف كلها سواء التقليدية أو المتخصصة مشاكل وصعوبات في تطبيق الصيغة الإسلامية خصوصاً في تقديم الصيغة الإسلامية البديلة عن التمويل التقليدي الذي كانت تطرحه في السابق حيث تركت التمويلات في تقديم صيغة المراقبة للأمر بالشراء وقد جرت العديد من الدراسات للبحث في أسباب ومعوقات هذا الإلحاد وسنحاول في هذه الدراسة تقييم تجربة التحول للصيغة الإسلامية بالمصارف التجارية الليبية العامة باستخدام نموذج حديث للتقييم ألا وهو نموذج PATROL وهو أداة رقابية خارجية تعطي صورة واضحة لصحة المصارف المالية .

2.1 الدراسات السابقة

1.2.1 الدراسات باللغة العربية

(1) دراسة مسعود 2023 م تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية خلال 2016:2021 م .

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة وكشف مواطن القوة والضعف بها باستخدام نموذج PATROL وكانت عينة الدراسة مصرف السراجي للتجارة والاستثمار ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار وهدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة وكشف مواطن القوة والضعف بها وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

1) كشفت نتائج التحليل ارتفاع درجة التصنيف للسيولة والتنظيم (5) وهذا يدل على عدم استخدام الأموال وكبار حجم المصاريف الإدارية والتشغيلية .

2) الحصول على درجة تصنیف رقم (1) لكل من الربحية وكفاية رأس المال وهذا يدل على مساحة أمان لأموال المودعين ومردود مرضي للربحية .

3) تحصلت جودة الائتمان على درجة تصنیف رقم (2) لكلا المصرفين وهذا يدل على احتمال خطر طفيف بعدم التحصيل .

(2) دراسة يوسف /عبد الله 2023م بعنوان تقييم اداء المصارف التجارية العراقية باستخدام نموذج PATROL .

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل مؤشرات نظام PATROL للمصارف عينة الدراسة بوصفه نموذج لتقدير الأداء. وترتبط المصارف من الأفضل إلى الأقل حسب ترتيب الأداء مع محاولة تبني الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف إن وجدت وكانت عينة الدراسة ثمانية مصارف تجارية عامة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

(1) يساعد نموذج PATROL في وضع مؤشرات كفيلة بتقييم اداء المصارف بصورة جيدة فمؤشرات PATROL تعد المؤشرات الأساسية التي تعبّر عن سلامة الجهاز المصرفي.

(2) يساعد نموذج PATROL على ترتيب المصارف من حيث مرتانها المالية مما يحفز المصارف ذات التصنيف المنخفض على تحسين أدائها.

(3) توصلت النتائج إلى ضعف بعض المؤشرات كالربحية وجودة الائتمان والتنظيم مقارنة بكفاية رأس المال والسيولة .

(3) دراسة بالجيلاي 2023م بعنوان تقييم اداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2016-2020م .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج PATROL ومقارنة اداء المصارف وترتيبها بناء على افضلية مستويات ادائها وتمثلت عينة الدراسة في مصرف الجزائر الخارجي (BEA) و مصرف القرض الشعبي الجزائري (CPA) و المصرف الوطني الجزائري (BNA) ومصرف الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها :

(1) امكانية تبني نموذج PATROL في تقييم اداء المصارف الجزائرية.

(2) كشفت النتائج أن المصارف الجزائرية تعمل على نفس مستويات كفاية رأس المال.

(3) ارتفاع نسب السيولة في جميع مصارف عينة البحث وانخفاض مخاطر الائتمان

2.2.1 الدراسات باللغة الأجنبية

1) دراسة Applying the PATROL Model According to the Indicators of Profitability and Credit Risk and Determining its Relationship to Banking Security – An Applied Study in a Sample of Iraqi Islamic Banks 2023م بعنوان Taj Al- Deen / Askar

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الأمان المصرفي للمصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة للمدة (2016-2021) والتعرف على طبيعة تأثير مؤشرات الربحية والمخاطر الائتمانية لنموذج PATROL على درجة الأمان المصرفي للمصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة ومن أهم نتائجها ما يلي :

(1) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الأول (الربحية) والمتغير المعتمد (درجة الأمان المصرفي) في المصارف الإسلامية عينة الدراسة .

(2) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الثاني (مخاطر الائتمان) والمتغير المعتمد (درجة الأمان المصرفي) في المصارف الإسلامية المحلية عينة الدراسة.

2) دراسة The impact of the PATROL model indicators on the performance of a sample of conventional banks in Iraq For the period (2012*2021) Al-Suhrawardy 2023م بعنوان

والهدف الرئيسي من هذه الدراسة يكمن في تقدير نماذج البيانات اللوحية لتحديد تأثير متغيرات نموذج PATROL على الأداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة التي تمثلت في مصرف الإتحاد العراقي، المصرف الوطني العراقي، مصرف الائتمان، مصرف المنصور الاستثماري، مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي وتوصلت إلى عدة نتائج اهمها :

(1). أظهرت نتائج التقييم أن مؤشر كفاية رأس المال كان معنواً وإيجابياً في تأثيره على مستوى أداء المصارف عينة الدراسة.

(2) أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان كانت كبيرة في تأثيرها على مستوى أداء المصارف عينة الدراسة.

(3) كان مؤشر التنظيم سلبياً وغير مهم في تأثيره على مستوى أداء المصارف ويستنتج من ذلك أن المصارف لم تستثمر في العنصر البشري الذي حمل نفقات أعلى من العوائد أما مؤشر السيولة فكان له تأثير كبير على مؤشر الأداء.

3.1 مشكلة الدراسة

بعد التحول المفاجئ للصيغة الإسلامية بصدور القانون رقم (1) (لسنة 2013م) بشأن منع التعامل بالريال في المصارف التجارية الليبية ونظراً لعدم جاهزية المصارف الليبية لهذا التحول فقد تعثرت قدرتها في تقديم الصيغة المصرفية البديلة عن الخدمات والمنتجات التقليدية حيث تركزت استثماراتها في تقديم صيغة المراقبة للأمر بالشراء مما أدى إلى تغير تركيبة الاستثمار بها وتأثر أدائها المالي ووفقاً لذلك الأمر الذي يتطلب تقييم الوضع المالي لتلك المصارف بعد التحول وذلك لمعرفة مكان القوة والضعف في أدائها بهدف تحسين أداء تلك المصارف وذلك بالاعتماد على معايير ومؤشرات حديثة للتقييم وسنحاول في هذه الدراسة تقييم أداء المصارف التجارية الليبية العامة قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية من خلال استخدام نموذج PATROL بالتطبيق على مصرف الجمهورية والصحراء وشمال أفريقيا وتتركز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي :-

ما مدى تأثير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية العامة بعد التحول للصيغة الإسلامية باستخدام نموذج PATROL؟

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1) تقييم تجربة التحول للصيغة الإسلامية عن طريق تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف بالمصارف محل الدراسة من خلال نموذج PATROL .

2) التعريف بآليات التحول ومتطلباته ومداخل التحول للصيغة الإسلامية

3) التعريف بأهم نماذج التقييم المصرفية مع التركيز على نموذج PATROL .

4) إبداء توصيات للمصارف في معالجة نقاط الضعف التي يتم التوصل إليها ودعم نقاط القوة إن وجدت .

5.1 أهمية الدراسة

1) تنمية مهارات الباحث العلمية من خلال تجميع الدراسات السابقة والاطلاع عليها وتجميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة وتحليلها بالإضافة إلى إثراء معلوماته في موضوع تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العامة.

2) سد الفجوة المعرفية الحالية بمقاييس الأداء للمصارف التجارية و إثراء المكتبة العلمية بنموذج PATROL الذي يعد من أحدث نماذج التقييم ومعرفة مدى ملائمة للمصارف التجارية الليبية وتميزه بسلامته وسهولة تطبيقه .

3) يبعد تقييم المصارف التجارية الليبية بعد تجربة التحول للصيغة الإسلامية باستخدام نموذج الإنذار المبكر PATROL ذو أهمية لمعرفة المشاكل التي تمر بها المصارف التجارية ووضع الحلول لتلك المشاكل مما يحقق أهداف تلك المصارف لخدمة المجتمع وتمكينها من إعادة تقييم أدائها وفق نموذج تقييم جديد الذي أثبت قدرته في تقييم أداء المصارف.

6.1 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها أهدافها يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى / لا يوجد تأثير للتحول للصيغة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف قيد الدراسة.

ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1) لا يوجد تأثير على التصنيف العام بعد التحول للصيغة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف قيد الدراسة

2) لا يوجد تأثير على مؤشر كفاية رأس المال بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة.

3) لا يوجد تأثير على مؤشر السيولة بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة.

4) لا يوجد تأثير على مؤشر الربحية بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة.

5) لا يوجد تأثير على مؤشر جودة الائتمان بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة .

6) لا يوجد تأثير على مؤشر التنظيم بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية / لا توجد فروق جوهرية بين المصادر قيد الدراسة فيما يتعلق بالأداء المالي .

7.1 قياس متغيرات النموذج

الجدول رقم (1) يوضح قياس متغيرات النموذج

المؤشر	البيان	المعادلة
PAT	كفاية رأس المال	اجمالي حقوق الملكية/الأصول الخطرة
R ₁	جودة الائتمان	مخصص الديون المشكوك فيها/ قروض وتسليفات
R ₂	التنظيم	المصاريف العمومية والإدارية/ إجمالي الإيرادات
O	الربحية	صافي الربح القابل للتوزيع/اجمالي الأصول
L	السيولة	النقدية والارصدة لدى المصادر/ الودائع

المصدر (التواتي، 2019، 2021)

8.1 حدود الدراسة

8.1.1 الحدود الزمنية

تمثلت في تحليل بيانات ثلاث سنوات قبل التحول للصيغة الإسلامية لسنوات 2010/2011/2012م وثلاث سنوات بعد التحول للصيغة الإسلامية وهي سنوات 2015/2016/2017م . وتم استبعاد سنوات التحول وتفعيل القانون في 2013/2014م .

8.1.2 الحدود المكانية

تمثلت الحدود المكانية . في مصرف الجمهورية وشمال افريقيا والصحارى الواقعة في مدينة طرابلس .

9.1 منهجة الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري .

تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب العملي لتحليل القوائم المالية الصادرة عن المصادر المذكورة خلال فترة الدراسة .

10.1 مجتمع وعينة الدراسة

10.1.1 مجتمع الدراسة

المصارف التجارية الليبية العامة .

10.1.2 عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في مصرف الجمهورية ومصرف الصحارى ومصرف شمال افريقيا .

11.1 أدوات جمع البيانات

1.11.1. **الجانب النظري** تم إثراء الجانب النظري من خلال جمع المعلومات من الدراسات السابقة، و الكتب، والرسائل العلمية

، والمنشورات ، والمجلات العلمية المحكمة ، با الإضافة إلى المعلومات المتوفرة بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

2.12.1 **الجانب العملي** تم الاعتماد على القوائم المالية للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة .

الاطار النظري للدراسة

المصارف الإسلامية

نشأة المصارف الإسلامية (أبوالهول، 2012، 7)

نستطيع أن نلتقط خطى الفكر المصرفي الإسلامي منذ العهد النبوي وبداية التشريع الإسلامي فال تاريخ الإسلامي يحمل الكثير من التطبيقات لبعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرافية الإسلامية فقد أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الإسلام إلى وجود أدوات مالية ومصرافية واكبت هذا التطور التجاري مثل الوديعة والقرض والمضاربة والحوالة والصرف وغيرها ففي مجال الإيداع كان الناس يضعون أموالهم لدى من يثقون في أمانته وظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كاملة كالأمانة وبين الوديعة الجارية المضمونة (القرض المضمون) التي تمكن الوديع من استعمالها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبها ومن صور الاستثمار التي كانت قبل وبعدبعثة النبي المصتبة والإقراض بالربا وقد أبقى الإسلام على المضاربة وأقرها وحرم الربا لما فيه من ظلم وآثار سلبية على الفرد والمجتمع كما عرف نظام الحوالت الذي مكن التجار من الحصول على أموالهم من بلد غير تلك التي فيها أموالهم وجنبهم خطر التنقل بها وسميت هذه العملية بالسفينة بضم السين وتعامل بها التجار بشكل واسع بعد انتشار الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة الخلافة الإسلامية.

الجدول رقم (3) يوضح الضوابط الشرعية والاقتصادية للصيغة الإسلامية

الضوابط الاقتصادية والمالية	الضوابط الشرعية
ضابط التملك	منع الربا
الالتزام بتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.	منع الغرر
اخضاع جميع المعاملات المالية لهيئة الرقابة الشرعية.	تحريم الاكتتاب
الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم والخارج بالضمان	منع الظلم
الالتزام بالأخلاق في المعاملات المالية	الالتزام بالغنم بالغرم والخارج بالضمان
ضبط التوسيع النقدي	الالتزام بالأخلاق في المعاملات المالية

المصدر (بوعبدالله، 2022، 50)

الجدول رقم (4) يوضح أوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
يتبع المبدأ القائم على الفائدة أخذها وعطاء (الربا)	يتبع مبدأ تقاسم الربح والخسارة ومنع الربا (عدم وجود فائدة أخذها وعطاء)
تُخضع لنوعين فقط من الرقابة الداخلية والخارجية	تُخضع المصارف الإسلامية لثلاث أنواع من الرقابة الداخلية والخارجية والرقابة الشرعية
يعد الإقراض من أولويات المصارف التقليدية ولا يأخذ الاستثمار إلا لأعمال محدودة.	يعد الاستثمار من أولويات المصارف الإسلامية
حجم المصارف التقليدية كبير جدا.	حجم المصارف الإسلامية من صغير إلى متوسط
الغرض الأساسي من الاستثمار هو الربح أي تعظيم الثروة.	الغرض الأساسي من الاستثمار هو زيادة الإنتاج

المصدر (الطائي، 2019، 31)

المصرفية الإسلامية في ليبيا (تواتي، 2021م، 275)

ترجع فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في ليبيا إلى العديد من المحاولات والجهود التي بذلها المعنيون بالقطاع المصرفي وكانت على شكل خطوات كالتالي :-

الخطوة الأولى: صدور القانون رقم (1 لسنة 2005م) حيث تضمن مقومات استقلالية السلطات والسياسات النقدية وهو ما فتح المجال أمام هذه السلطات لاتخاذ قرار التحول لاحقاً في سنة (2009م) وإصدار المنشورات المنظمة لضبط وتنظيم النشاط المصرفي الإسلامي وتأسيس النواذن والفروع المصرفية الإسلامية في شكل منشور رقم (9 لسنة 2009م) ومنتشر رقم (9 لسنة 2010م).

الخطوة الثانية : السماح للمصارف الخاصة والمصارف الأجنبية للعمل في ليبيا وللارتفاع بالعمل المصرفي الليبي تم السماح للسلطات النقدية الأجنبية بالعمل في البيئة المصرفية الليبية فتم السماح للعديد من المصارف الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل وكذلك تم السماح لمصرف باريتا والمصرف العربي بشراء حصة تعادل 19% قابلة للزيادة من إجمالي كلاً من مصرف الصحاري ومصرف الوحدة .

الخطوة الثالثة: عقد المؤتمرات العلمية في المصرفية الإسلامية حيث سعى العديد من الباحثين والأكاديميين بدعم من العديد المؤسسات المحلية والدولية أبرزها البنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى عقد مؤتمرات عدّة تحت إشراف أكاديمية الدراسات العليا طرابلس وبمشاركة ورعاية مصرف ليبيا المركزي والعديد من المصارف التجارية الليبية حيث انعقد بطرابلس المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية سنة (2008م) تحت شعار (التوظيف الأمثل للموارد المالية) وعلى هامشه انعقد العديد من ورش العمل واللقاءات التي تمحضت عن توليد القناعة بأهمية الشروع والعمل في التأسيس للمصرفية الإسلامية فأصدر المصرف المركزي المنشور (9/2009م) الذي تضمن السماح للمصارف الليبية بتقديم المنتجات المصرفية البديلة ومنها المربحة والإجارة وتولّت المؤتمرات حيث عقد مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني (2010م) تحت شعار (الكفاءة - الرقابة - القياس - الإفصاح) وكانت أكثر عمقاً وتنظيماً لتوسيع آلة التطبيق لصيغ التمويل المصرفية الإسلامية وفي سنة (2012م) عقد مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثالث تحت شعار (الواقع والمأمول) ونتج عنه صدور القانون رقم (46) لسنة (2012م) بشأن تعديل قانون المصارف رقم (1) لسنة (2005م) بإضافة فصل خاص بالصيغة الإسلامية وجاء التحول الجوهري في مسيرة الصيغة الإسلامية في ليبيا بصدور القانون رقم (1 لسنة 2013م) بشأن منع المعاملات الربوية والذي فرض التحول الكامل للصيغة الإسلامية .

وقد أربك صدور هذا القانون مرحل تحول المصارف التي قررت التحول جزئياً للصيغة الإسلامية وواجهت المصارف مشاكل وصعوبات في تطبيق الصيغة الإسلامية حيث ترکز اعتماد المصارف التجارية الليبية على طرح صيغة المربحة من خلال فتح نوافذ لصيغة المربحة للأمر بالشراء وتركزت على سلع السيارات والأثاث ومواد البناء وأهملت باقي الصيغ التمويلية نظراً لوجود معوقات حالت دون طرحها من أهمها معوقات قانونية وتطبيقية . (الزطاف، 2015، 69)

الخطوة الرابعة شرع المصرف المركزي في فتح باب منح التراخيص بإنشاء مصارف خاصة جديدة مختصة بالصيغة الإسلامية حيث منح الموافقة على إنشاء خمس مصارف إسلامية خاصة وحتى نهاية (2021م) بلغ عدد المصارف الإسلامية في ليبيا إلى (20) مصرفًا وتراوحت هذه المصارف عملها من خلال 550 فرعاً ووكالة . (إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، 2021)

التحول للصيغة الإسلامية

الصيغة الإسلامية حيث عرفها القانون رقم (46) لسنة 2012م "هي تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية."

تعريف التحول للصيغة الإسلامية (الدرياق، 2021، 14)

التحول لغة: تحول عن الشيء زال عنه إلى غيره.

التحول اصطلاحاً: هو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً.

أصول تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي (التواتي، 2021، 50)

أ) الطاعة : وهي الاختيار والرغبة الحرة في الإسلام .

ب) الدعوة: وهي بلاغ مبين يرتكز على الترغيب والترهيب أي الدعوة بالحكمة والمواعظ الحسنة.

ج) التدرج في التحرير: ظهر هذا المنهج الإسلامي في عصر الرسالة في الحالات التي كانت المحرمات مستقرة وراسخة في المجتمع الإسلامي مثل التدرج في تحريم الخمر والربا على مراحل.

د) توفير البديل الحلال في كل أمر حرمته الله : وهي المخرج من الحرام إلى الحلال ومن الخبيث إلى الطيب .

نموذج PATROL (الطائي، 2019، 72:57)

في عام 1993م قدم البنك المركزي الإيطالي نظام تصنيف PATROL حيث يعتبر أداة رقابية خارجية لإعطاء صورة واضحة لصحة المصارف المالية وتقديم المساعدة في استخدام موارد الإشراف في عمليات التقنيش الموقعي في الوقت المحدد .

مكونات نموذج PATROL (البطباط، العطار، 2021، 35)

1) كفاية رأس المال Capital adequacy

ويقصد به الامتثال إلى مستوى ملاءة مقبول فهو رأس المال الذي يسمح به المصرف للحفاظ عليه من الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتوقعة وتهدف إلى حماية المودعين من خسارة أموالهم وحماية النظام المصرفي من الإنهايار وهذا يتطلب تعديل القاعدة الرأسمالية للمصرف مع المخاطر المحتملة المقبولة وتشير كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للمصرف أما معدل كفاية رأس المال فهي النسبة التي تحدد قدرة المصرف التوفيق بين الالتزامات ومخاطر الائتمان والتشغيل والوقت اللازم للسداد فهي لها علاقة إيجابية مع السلامة المالية للمصرف فالقوانين المعمول بها في المصارف تشدد على تعديل رأس المال وفقاً للمخاطر ومن أهمها اتفاقية بازل 1 التي وضعت قواعد وأسس على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال وبازل 2،3 التي توصي بتحديث متطلبات رأس المال بمرور الوقت مما يساعد المصارف بالتعامل بشكل أفضل مع الصدمات المعاكسة وينقسم رأس المال الرقابي إلى :-

رأس المال الأساسي وهو يشمل الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطيات .

رأس المال المساند (التكاملية) وهو يتضمن الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات ومخصصات الديون المعدومة .

2) السيولة Liquidity

وهي قدرة المؤسسة على دفع عند استحقاقها فهي تمثل عنصر الحماية والأمان للمصارف وتحافظ على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت والوفاء بالالتزامات المتوقعة والغير متوقعة فالسيولة الغير كافية تؤدي إلى نقص نقدi غير متوقع وهذا يتطلب من المصرف قدرته على تسليم بعض موجوداته بسرعة وسهولة دون خسارة قيمتها كما أنه يجب تجنب السيولة المفرطة لأنها ينتج عنها عوائد منخفضة للموجودات وضعف الأرباح وتعد السيولة أحد الخدمات التي يقدمها المصرف ويتميز بها عن المؤسسات المالية الأخرى وإن ثقة العملاء في المصرف عند توفير السيولة تحميه من الإفلاس

3) الربحية Profitability

تعد الربحية المقياس الكلي للأداء المالي فهي النواجع النهائية للجهود المبذولة وكافة الأنشطة المقدمة من المصرف فالنمو في الأرباح يحقق زيادة في حقوق المساهمين والنمو السريع في الموجودات ويمكن تقسيم محددات الربحية إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية فالعوامل الداخلية هي التي تقع تحت سيطرة المصرف كالبيانات المالية والبيانات الغير مالية كعدد الفروع وعدد الموظفين أما العوامل الخارجية هي تلك التي تقع خارج سيطرة المصرف مثل المنافسة والحالة الاقتصادية والتضخم .

4) جودة الائتمان Credit quality

وهي احتمالية عدم التزام عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالالتزاماتهم أو السداد في الوقت المحدد لهم أو عدم السداد حسب ما تتفق عليه وتعتبر مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي بأنها احتمالية نقص المقترض في سداد التزاماته المتعلقة بالقروض بينما مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية هي في شكل مخاطر تسديد تنشأ عن طريق صفقة تسليم أموال مثل عقد سلم أو

استصناع أو صفقة تسليم أصول مثل عقد مراححة قبل استلام أصوله أو نقده مما يعرضه لاحتمالية الخسارة وتقاس جودة الائتمان بنسبة القروض المتعثرة أي تقاس بـ **جودة الائتمان = الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض**

5) التنظيم Organization

يعد التنظيم وظيفة إدارية الهدف منها بناء ما يعرف بالهيكل التنظيمي وهو تحليل الأداء التنظيمي لتشخيص درجة الكفاءة والوصول إلى استراتيجيات التطوير لكي تصل المؤسسة إلى المستوى المطلوب فالعمل التنظيمي يحتاج إلى تطوير الخطوات في تدريب العاملين وتحفيزهم وحصولهم على خبرة ومعرفة جديدة واعتمدت هذه النسبة :

معدل كفاءة التنظيم = إجمالي المصارييف التشغيلية / إجمالي الإيرادات التشغيلية
الجانب التطبيقي للدراسة

آلية تقييم المصاري夫 بنموذج PATROL

اعتمدت الدراسة على الميزانيات العمومية وقوائم الدخل للمصاري夫 عينة البحث واعتمدت سلسة زمنية لست سنوات ثلاثة سنوات قبل التحول للصيغة الإسلامية 2010:2012 م وثلاث سنوات بعد التحول 2015:2017 م مستبعدة سنوات التحول

2014,2013

الجدول رقم (4) يوضح مكونات ودرجات تصنیف الأداء

درجات التصنیف					مكونات نموذج PATROL	
5	4	3	2	1		
%6.99 ≥	%7.99-7	-8	-12	%15 ≤	كفاية رأس المال	PAT
		%11.99	%14.99			
%76 ≤	%75-50	%49-35	%34-21	%20 ≥	جودة الائتمان	R1
%46 ≤	%45-39	%38-31	%30-26	%25 ≥	التنظيم	R2
%0.24 ≥	-0.24	-0.35	-0.8	%1 ≤	الربحية	O
	%0.34	%0.7	%0.9			
%81 ≤	%80-69	%68-63	%62-56	%55 ≥	السيولة	L

المصدر (التواري، 2021، 118)

ويتم إيجاد درجة التصنیف العام للمصرف عن طريق حساب المتوسط الحسابي لمجموع قيم المؤشرات الخمس وتقريب القيمة لأقرب عدد صحيح وفقا لقواعد تقریب الأعداد .

الجدول رقم (5) يوضح درجات تصنیف النموذج

التصنیف	الدرجات	الوسط الحسابي للتقييم	وصف نتیجة التقييم
ممتاز	1	1.4 - 1	المصرف سليم في
جيد جدا	2	2.4 - 1.5	معظم النواحي
جيد	3	3.4 - 2.5	وجود بعض نقاط الضعف
حدى	4	4.4 - 3.5	يعاني المصرف من
ضعيف	5	5 - 4.5	مشكلات كبيرة

المصدر (التواري، 2021، 118)

تقييم الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل التحول لسنة 2010 م 2011 م 2012 م باستخدام نموذج PATROL في الجدول أدناه تم تحليل كفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم والربحية والسيولة باستخدام معادلات نموذج PATROL والحصول على المتوسط الحسابي لثلاث سنوات قبل التحول للصيغة الإسلامية وكانت نتائج التحليل ك الآتي

الجدول 1 تقييم الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل التحول

المؤشر	البيان	سنة 2010م			سنة 2011م			سنة 2012م			المتوسط
		درجة التصنيف	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	
1	PAT	1	%20	1	%18.12	1	%27	Kفاية رأس المال			
1	R1	1	%11.16	1	%13.21	1	%11.42	جودة الائتمان			
2	R2	4	%40	2	%29.18	1	%16.39	التنظيم			
3	O	3	%0.48	3	%0.40	3	%0.63	الربحية			
1	L	1	%32	1	%32	1	%30.5	السيولة			
1.6	الوسط الحسابي	2		1.6		1.4					
2 جيد	درجة التصنيف	2		2		1					
+ جدا											

المصدر (من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الجمهورية)

تقييم الأداء المالي لمصرف الجمهورية بعد التحول للصيغة الإسلامية لسنة 2015 م 2016 م 2017 م باستخدام نموذج PATROL

في الجدول أدناه تم تحليل مؤشرات نموذج PATROL للسنوات بعد التحول للصيغة الإسلامية وتم تحديد درجة التصنيف والمتوسط الحسابي للفترة المدروسة.

الجدول 2 تقييم الأداء المالي لمصرف الجمهورية بعد التحول

المؤشر	البيان	سنة 2015م			سنة 2016م			سنة 2017م			المتوسط
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	
2	PAT	2	%14.59	3	%10.41	2	%14.2	Kفاية رأس المال			
1	R1	1	%11.09	1	%10.19	1	%9.39	جودة الائتمان			

5	5	%66.63	5	%77.59	5	%82	التنظيم	R2
5	5	%0.141	4	%0.031	5	%0.029	الربحية	O
1	1	%52.21	1	%52.31	1	%45.53	السيولة	L
2.8	2.8		2.8		2.8		المتوسط الحسابي	
3 جيد	3		3		3		درجة التصنيف	

المصدر (من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الجمهورية)

تقييم الأداء المالي لمصرف شمال افريقيا قبل التحول للصيغة الإسلامية لسنة 2010م 2011م 2012م باستخدام نموذج PATROL في الجدول أدناه تم تحليل كفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم والربحية والسيولة باستخدام معادلات نموذج PATROL والحصول على المتوسط الحسابي لثلاث سنوات قبل التحول للصيغة الإسلامية وكانت نتائج التحليل كالتالي

الجدول 3 تقييم الأداء المالي لمصرف شمال افريقيا قبل التحول

المؤشر	البيان	سنة 2010م			سنة 2011م			سنة 2012م			المتوسط	
		قيمة المؤشر	درجة	قيمة المؤشر	درجة	قيمة المؤشر	درجة	قيمة المؤشر	درجة	قيمة المؤشر		
PAT	كفاية رأس المال	1	1	%25.35	1	%21.69	1	%48.56	1	%48.56	1	
R1	جودة الائتمان	2	2	%25.19	2	%30.23	2	%31.83	2	%31.83	2	
R2	التنظيم	1	1	%18.60	1	%14.41	1	%15.72	1	%15.72	1	
O	الربحية	5	5	%0.14	5	%(36.34)	5	%(17.20)	5	%(17.20)	5	
L	السيولة	1.3	2	%61.26	1	%48.16	1	%50.87	1	%50.87	1	
	المتوسط الحسابي	2	2.2		2		2		2		2	
	درجة التصنيف	2 جيد جدا	2		2		2		2		2	

المصدر (من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف شمال افريقيا)

تقييم الأداء المالي لمصرف شمال افريقيا بعد التحول للصيغة الإسلامية لسنة 2015م 2016م 2017م باستخدام نموذج PATROL

في الجدول أدناه تم تحليل مؤشرات نموذج PATROL للسنوات بعد التحول للصيغة الإسلامية وتم تحديد درجة التصنيف والمتوسط الحسابي للفترة المدروسة.

الجدول 4 تقييم الاداء المالي لمصرف شمال افريقيا بعد التحول

المؤشر	البيان	سنة 2015م			سنة 2016م			سنة 2017م			المتوسط
		درجة	قيمة	المؤشر	درجة	قيمة	المؤشر	درجة	قيمة	المؤشر	
	التصنيف		التصنيف		التصنيف		التصنيف		التصنيف		
1	1	%28.68	1	%27.66	1	%30.85	1	كفاية	PAT		
								رأس			
								المال			
2	2	%25.15	2	%22.90	2	%21.55	2	جودة	R1		
								الائتمان			
1.3	1	%22.87	1	%17.92	2	%26.45	2	التنظيم	R2		
4.6	5	%0.07	4	%0.26	5	%(0.37)	5	الربحية	O		
5	5	%87.64	5	%88.60	5	%96.73	5	السيولة	L		
2.8	2.8		2.6		3						
								المتوسط الحسابي			
3 جيد	3		3		3			درجة التصنيف			

المصدر (من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المالية لمصرف شمال إفريقيا)

تقدير الأداء المالي لمصرف الصحاري قبل التحول للصيغة الإسلامية لسنة 2010م. 2011م، 2012م في الجدول أدناه تم تحليل كفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم والربحية والسيولة باستخدام معادلات نموذج PATROL والحصول على المتوسط الحسابي لثلاث سنوات قبل التحول للصيغة الإسلامية وكانت نتائج التحليل كالتالي:

الجدول 5 تقييم الأداء المالي لمصرف الصحارى قبل التحول

المؤشر	البيان	سنة 2010م		سنة 2011م		سنة 2012م		المتوسط
		درجة التصنيف	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	درجة التصنيف	قيمة المؤشر	
1.3	1	%26.54	1	%28.80	2	%14.81	كفاية	PAT
							رأس	
							المال	
2	3	%34.84	2	%31.78	1	%25	جودة	R1
							الائتمان	
4.3	5	%48.47	5	%60.99	3	%33.64	التنظيم	R2
4.6	5	%(0.27)	5	%(0.73)	4	%0.25	الربحية	O
1	1	%35.92	1	%45.87	1	%34.29	السيولة	L
2.6	3	2.8		2.2			المتوسط الحسابي	
3 جيد	3	3		2			درجة التصنيف	

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الصحاري

تقييم الأداء المالي لمصرف الصحراء بعد التحول للصيغة الإسلامية لسنة 2015م، 2016م، 2017م..

في الجدول أدناه تم تحليل مؤشرات نموذج PATROL للسنوات بعد التحول للصيغة الإسلامية وتم تحديد درجة التصنيف والمتوسط الحسابي للفترة المدروسة.

الجدول 6 تقييم الأداء المالي لمصرف الصحارى بعد التحول

المؤشر	البيان	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	المتوسط		PAT
					قيمة	درجة	
					درجة المؤشر	قيمة التصنيف	
كفاية رأس المال		1	1	%25.1	1	%20	1
جودة الائتمان	R1	4.6	5	%84.31	5	%79.83	4
التنظيم	R2	5	5	%61.11	5	%82.79	5
الربحية	O	4.6	4	%0.30	5	%0.09	5
السيولة	L	1	1	%49.82	1	%39.93	1
المتوسط الحسابي		3.2	3.2		3.4		3.2
درجة التصنيف		3	3		3		3

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الصحارى

اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على:-

لا يوجد تأثير للتحول للصيغة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف قيد الدراسة واشتقت منها الفرضيات الفرعية الآتية:-

أ) لا يوجد تأثير على التصنيف العام بعد التحول للصيغة الإسلامية للمصارف قيد الدراسة.

وبهدف اختبار هذه الفرضية وقياسها على نموذج الدراسة يستلزم اعادة صياغتها على النحو الآتي:

H_{01} لا يوجد تأثير على التصنيف العام للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

H_1 يوجد تأثير على التصنيف العام للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

مصرف الجمهورية

H_1 يوجد تأثير على التصنيف العام لمصرف الجمهورية بعد التحول للصيغة الإسلامية .

حيث تحصل المصرف على درجة تصنيف رقم (2) جيد جدا إلى درجة تصنيف رقم (3) جيد وبذلك نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة.

مصرف شمال افريقيا

H_1 يوجد تأثير على التصنيف العام لمصرف شمال افريقيا بعد التحول للصيغة الإسلامية.

كذلك تراجع التصنيف العام لمصرف شمال افريقيا من درجة تصنيف رقم (2) جيد جدا إلى درجة تصنيف رقم (3) جيد وبذلك نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة.

مصرف الصحارى

H_1 يوجد تأثير على التصنيف العام لمصرف الصحارى بعد التحول للصيغة الإسلامية.

بقيت درجة التصنيف (3) كما هي قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية ولكن الجدير بالذكر أن المتوسط تراجع من (2.6) إلى (3.2) بفارق (0.6) وكلاهما يقابل درجة التصنيف (3) أي هناك تراجع في الأداء المالي للمصرف بعد التحول بنسبة طفيفة عن المتوسط قبل التحول وهي (0.6) وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

ب) اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على:

لا يوجد تأثير على مؤشر كفاية رأس المال بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة.

ويهدف اختبار هذه الفرضية وقياسها على نموذج الدراسة يستلزم إعادة صياغتها على النحو الآتي:

H_{02} لا يوجد تأثير على مؤشر كفاية رأس المال للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

H_2 يوجد تأثير على مؤشر كفاية رأس المال للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

مصرف الجمهورية

H_2 يوجد تأثير على مؤشر كفاية رأس المال للمصرف بعد التحول.

تحصل مصرف الجمهورية على درجة تصنيف (1) ممتاز قبل التحول للصيغة الإسلامية ثم تحصل على درجة تصنيف (2) بعد التحول للصيغة الإسلامية وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

مصرف شمال افريقيا

H_2 يوجد تأثير على مؤشر كفاية رأس المال للمصرف بعد التحول.

بقيت درجة التصنيف كما هي قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية بالنسبة لمصرف شمال افريقيا وهي درجة تصنيف (1) والجدير بالذكر ان النسبة لكافية رأس المال انخفضت بمقدار 2.8% من 31.8% الى 29% وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

مصرف الصحاري

H_{02} لا يوجد تأثير على مؤشر كفاية رأس المال للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

بقيت درجة التصنيف كما هي قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية لمصرف الصحاري وهي درجة تصنيف (1) وبذلك نرفض فرضية البديلة ونقبل الفرضية الرئيسية.

الجدول (12) بوضوح مؤشر كفاية رأس المال

اسم المصرف	الجمهورية	شمال افريقيا	الصحاري
متوسط كفاية رأس المال	%21.7	%31.8	%23.4
قبل التحول			
متوسط كفاية رأس المال	%13	%29	%23.7
بعد التحول للصيغة			

المصدر من اعداد الباحثان

ج) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على :

لا يوجد تأثير على مؤشر السيولة بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة.

ويهدف اختبار هذه الفرضية وقياسها على نموذج الدراسة يستلزم إعادة صياغتها على النحو الآتي:

H_{03} لا يوجد تأثير على مؤشر السيولة للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

H_3 يوجد تأثير على مؤشر السيولة للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

مصرف الجمهورية

H_{03} لا يوجد تأثير على مؤشر السيولة للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

تحصل المصرف على درجة تصنيف (1) لمؤشر السيولة قبل وبعد التحول للصيরفة الإسلامية وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

مصرف شمال افريقيا

H_3 يوجد تأثير على مؤشر السيولة للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيরفة الإسلامية.

تحصل مصرف شمال افريقيا على درجة تصنيف (1) لمؤشر السيولة قبل التحول للصيরفة الإسلامية ثم قفزت إلى درجة تصنيف (5) واستنادا على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

مصرف الصحاري

H_{03} لا يوجد تأثير على مؤشر السيولة للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيরفة الإسلامية.

تحصل المصرف على درجة تصنيف (1) لمؤشر السيولة قبل وبعد التحول للصيরفة الإسلامية وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية العدمية ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (13) يوضح مؤشر السيولة قبل وبعد التحول للصيরفة الإسلامية

اسم المصرف	الجمهورية	شمال افريقيا	الصهاري
متوسط نسبة السيولة قبل التحول	%31.5	%53.43	%38.69
متوسط نسبة السيولة بعد التحول	%50	%90.99	%41.05

(المصدر من إعداد الباحثان)

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على

لا يوجد تأثير على مؤشر الربحية بعد التحول للصيরفة الإسلامية على المصارف قيد الدراسة.

وبهدف اختبار هذه الفرضية احصائيا وقياسها على نموذج الدراسة يستلزم اعادة صياغتها على النحو الآتي:

H_{04} لا يوجد تأثير على مؤشر الربحية للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيরفة الإسلامية.

H_4 يوجد تأثير على مؤشر الربحية للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيরفة الإسلامية.

مصرف الجمهورية

H_4 يوجد تأثير على مؤشر الربحية للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيরفة الإسلامية.

تحصل مؤشر الربحية على درجة تصنيف رقم (3) قبل التحول للصيরفة الإسلامية وقفزت للدرجة رقم (5) بعد التحول للصيরفة الإسلامية واستنادا على ذلك تم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

مصرف شمال افريقيا

H_{04} لا يوجد تأثير على مؤشر الربحية للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيরفة الإسلامية.

تحصل المصرف قبل وبعد التحول للصيরفة الإسلامية على درجة تصنيف (5) وهي مؤشر ينم عن ضعف إن لم نقل انعدام الربحية واستنادا على ذلك تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

مصرف الصحاري

H_4 يوجد تأثير على مؤشر الربحية للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيরفة الإسلامية.

تحصل المصرف على درجة تصنيف رقم (5) قبل التحول للصيরفة الإسلامية ودرجة تصنيف رقم (3) بعد التحول مما يدل على تحسن مستوى الربحية وهذا يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة.

الدول 7 مؤشر الربحية قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية

الاسم المصرف	الجمهورية	شمال افريقيا	ال الصحاري
متوسط الربحية قبل التحول	%0.50	%17.83-	%0.25-
متوسط الربحية بعد التحول	%0.067	%12.2-	%0.32

المصدر : من اعداد الباحثان

ه) اختيار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على:

لا يوحد تأثير على مؤشر جودة الائتمان بعد التحول للصيغة الإسلامية على المصارف قد الدراسة.

ويهدف اختيار هذه الفرضية وقياسها على نموذج الدراسة يستلزم إعادة صياغتها على النحو الآتي:

H_{05} لا يوجد تأثير على مؤشر جودة الائتمان للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

H5 يوحد تأثير على مؤشر جودة الائتمان للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيرفة الإسلامية.

مصرف الجمهورية

H_{05} لا يوجد تأثير علمي مؤشر جودة الائتمان للمصارف قد الدراسته بعد التحول للصرافة الإسلامية.

نقط درجة تصنف حودة الائتمان لمصرف الجمهورية كما هي، قليل وبعد التحول للصرفية

الإسلامية كما هي، وهي درجة تصنف (1) ممتاز مما يجعلنا نقل فرضية العدم ونرفض فرضية البديلة.

صرف شمال افریقيا

H_{05} لا يوجد تأثير على مؤشر جودة الائتمان للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

بقيت درجة التصنيف لمصرف شمال افريقيا مؤشر جودة الائتمان كما هي عند الدرجة (2) قبل وبعد التحول للصيرفة الإسلامية مما يجعلنا نقل، فضية العدم ونرفض، الفضية البدلة.

مصرف الصحافى

H5 يوحد تأثير علم مؤشر حودة الائتمان للمصارف قدر الدراسة بعد التحول للصرافة الإسلامية.

تحصل مصرف الصحاري على درجة تصنيف رقم (2) لمؤشر جودة الائتمان قبل التحول للصيغة الإسلامية ثم قفزت الدرجة لرقم (5) واستناداً على ذلك يتم قيام الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

الدول (15) يوضح مؤشر حودة الائتمان قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية

الاسم	الجمهوريات	شمال افريقيا	الصهارى
متوسط جودة الائتمان قبل التحول	%11.93	%29	%30.54
متوسط جودة الائتمان بعد التحول	%10.2	%23.2	%79.71

المصدر من إعداد الباحثان

و) اختيار الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على :

لابيحد تأثير على مؤشر التنظيم للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

ويهدف اختيار هذه الفرضية وقياسها على نموذج الدراسة يستلزم إعادة صياغتها على النحو الآتي:

H₀₆ لا يوجد تأثير على مؤشر التنظيم للمصارف قد الدراسة بعد التحول للصرافة الإسلامية.

H6 يوحد تأثير على مؤشر التنظيم للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصرفية الإسلامية.

مصرف الجمهورية

H₆ يوجد تأثير على مؤشر التنظيم للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

تحصل المصرف على درجة تصنيف (2) لمؤشر التنظيم قبل التحول للصيغة الإسلامية ثم قفزت الدرجة إلى رقم (5) بعد التحول واستناداً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

مصرف شمال إفريقيا

H₆ يوجد تأثير على مؤشر التنظيم للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

تحصل المصرف على درجة تصنيف رقم (1) لمؤشر التنظيم قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية ولكن لاحظنا أن متوسط النسبة قبل التحول كانت 16.24% ثم ارتفع إلى 22.41% مما يدل على تدني المستوى بعد التحول واستناداً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

مصرف الصحاري

H₆ يوجد تأثير على مؤشر التنظيم للمصارف قيد الدراسة بعد التحول للصيغة الإسلامية.

تحصل مصرف الصحاري على درجة تصنيف رقم (5) لمؤشر التنظيم قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية ولكن بمتوسط نسبة 47.7% قبل التحول ومتناصفة 47.7% بعد التحول وبفارق نسبة 33.87% نحو التدني واستناداً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

الجدول (16) يوضح مؤشر التنظيم والإدارة قبل وبعد التحول للصيغة الإسلامية

اسم المصرف	الجمهورية	شمال إفريقيا	الصحاري
متوسط التنظيم قبل التحول	%28.5	%16.24	%47.7
متوسط التنظيم بعد التحول	%75.40	%22.41	%81.57

المصدر: من إعداد الباحثان

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على :

لا توجد فروق جوهرية للأداء المالي بين المصارف عينة الدراسة

ويهدف اختبار هذه الفرضية وقياسها على نموذج الدراسة يستلزم إعادة صياغتها على النحو الآتي:

H₀₁ لا توجد فروق جوهرية للتصنيف العام بين المصارف بعد التحول للصيغة الإسلامية.

H₁ توجد فروق جوهرية للتصنيف العام بين المصارف بعد التحول للصيغة الإسلامية.

تراجع التصنيف العام للمصارف مجتمعة بعد التحول للصيغة الإسلامية حيث تحصل مصرف الجمهورية ومصرف شمال إفريقيا على درجة تصنيف (3) بعد التحول للصيغة الإسلامية بعد أن كانت درجة التصنيف (2) قبل التحول للصيغة الإسلامية واستناداً على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

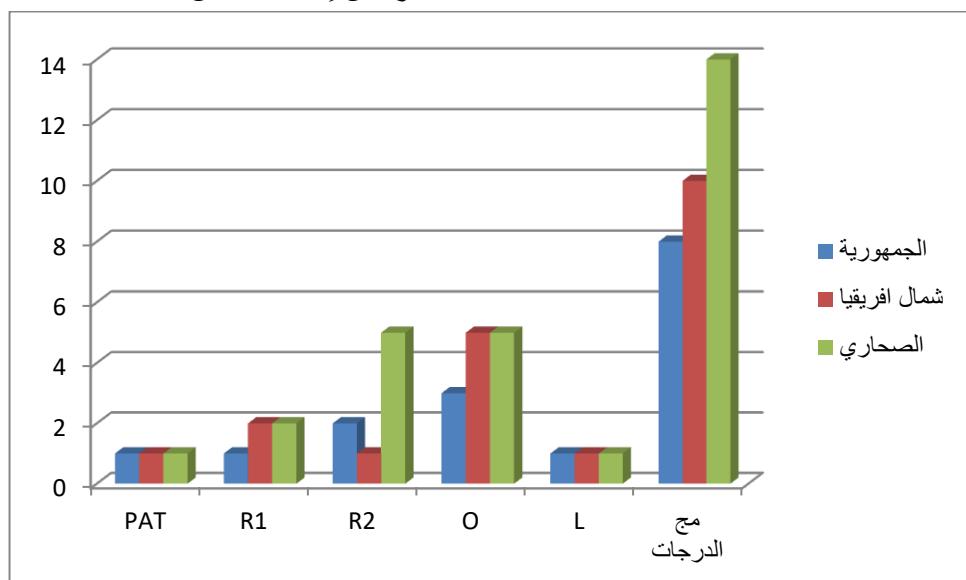
التقييم النهائي للمصارف عينة الدراسة

1.6.3 ترتيب المصارف من حيث الأفضلية قبل التحول للصيغة الإسلامية

الجدول (18) يوضح ترتيب المصارف من حيث الأفضلية قبل التحول

التصنيف العام	مج	L	O	R2	R1	PAT	اسم المصرف/المؤشر
الدرجات							
جيد جدا	2	8	1	3	2	1	الجمهورية
جيد جدا	2	10	1	5	1	2	شمال افريقيا
جيد	3	14	1	5	5	2	الصهاري

المصدر: من إعداد الباحثان



الشكل (1) يوضح ترتيب المصارف من حيث الأفضلية قبل التحول

المصدر: من إعداد الباحثان

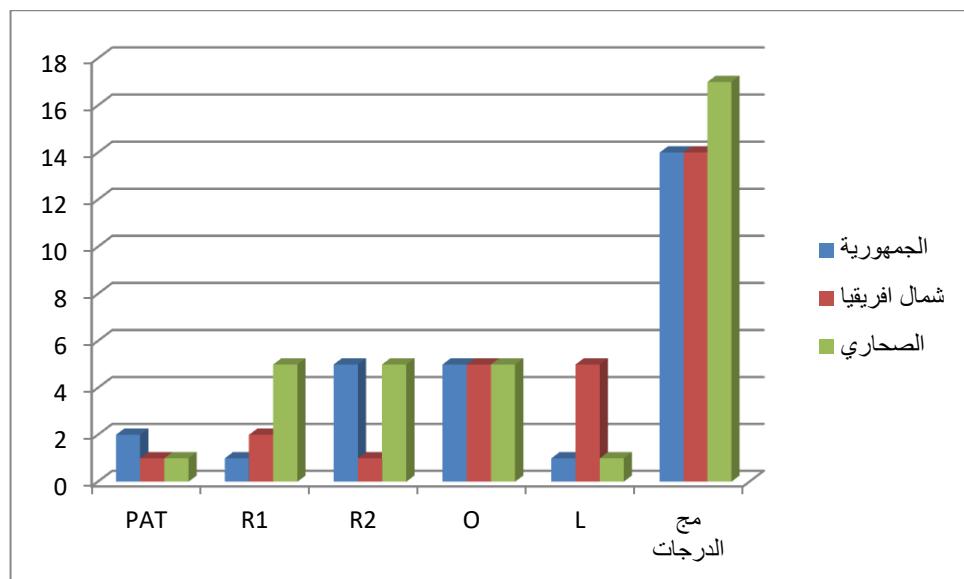
ترتيب المصارف من حيث الأفضلية بعد التحول للصيغة الإسلامية

الجدول 8 ترتيب المصارف من حيث الأفضلية بعد التحول

التصنيف العام	مج	L	O	R2	R1	PAT	اسم المصرف/المؤشر
الدرجات							
جيد	3	14	1	5	5	1	الجمهورية
جيد	3	14	5	5	1	2	شمال افريقيا
جيد	3	17	1	5	5	1	الصهاري

المصدر: من إعداد الباحثان

ملاحظة: المتوسط الحسابي للمصارف تباعا 3.2، 2.8، 2.8 وكلها تقابل درجة تصنيف 3.



الشكل (2) يوضح ترتيب المصارف من حيث الأفضلية بعد التحول

المصدر: من إعداد الباحثان

النتائج

استناداً إلى ما توصلت إليه نتائج التحليل التي تمت مناقشتها في الجانب العملي للبحث تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات يمكن إدراجها كالتالي :

- 1) اثبتت تحليلات نموذج PATROL أن التحول للصرف الإسلامية قد أثر سلباً على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة حيث كان درجة تصنيفها العام أفضل قبل التحول للصرف الإسلامية وتطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013م مما يدل على أن المصارف العامة قد تعثرت في مسيرة التحول للصرف الإسلامية.
- 2) كشفت النتائج عن قوة ومتانة رأس المال في المصارف العامة التي تحولت للصرف الإسلامية حيث أخذت المصارف مجتمعة درجة تصنيف رقم (1) قبل وبعد التحول للصرف الإسلامية عدا مصرف الجمهورية أخذ درجة تصنيف (2) بعد التحول مما يعني قدرتها في تحقيق الملاعة المصرفية الملائمة.
- 3) انخفاض جودة الائتمان لدى مصرف الصحاري بدرجة كبيرة جداً بينما كان الانخفاض طفيف بالنسبة لمصرف الجمهورية وشمال افريقيا. بعد تطبيق قانون رقم (1) لسنة 2013م .
- 4) إدارة مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري لم تتحقق النسبة المطلوبة للتنظيم وظهر ضعف كبير بالإدارة حيث أخذت التصنيف رقم (5) بعد التحول للصرف الإسلامية بينما مصرف شمال افريقيا حقق النسبة المطلوبة وهي درجة تصنيف رقم (1)
- 5) ضعف مستوى الربحية إن لم نقل انعدامها لدى المصارف الثلاث وهذا ينم عن مشكلة كبيرة لدى المصارف في تطبيق صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي حيث تحصلت على أدنى مستويات التصنيف .
- 6) تبين من خلال البحث الجوانب الإيجابية التي تتمتع بها المصارف التجارية الليبية العامة واتضح لنا جوانب القصور لهذه المصارف حتى يتسعى لنا صياغة التوصيات لتحسينها . التوصيات.
- 1) حيث مصرف ليبيا المركزي على استخدام نموذج PATROL في رقابته على أداء المصارف بوصفه من النماذج التي تستخدم لتقدير الأداء والتنبؤ بالسلامة المالية (الإنذار المبكر) ليكون قادر على اكتشاف مواطن الخلل والضعف في الوقت المناسب.

2) التحول المفاجئ للصيغة الإسلامية خفض الأداء العام للمصارف بما يجعلنا نوصي بدورات تدريبية وتنقية للعاملين بركيائز الصيغة الإسلامية والتسويق والإعلان لصيغ الاستثمار للعملاء لإعطاء الثقة في منتجات الصيغة الإسلامية وزيادة الاستثمارات مما ينعكس إيجاباً على الربحية

3) حث المصارف على تمية مخصص الديون المشكوك بتحصيلها وإعطاء أهمية خاصة لالديون المتعثرة وكيفية تحصيلها حتى لا تتحول إلى ديون معدومة .

4) حث إدارات المصارف للتقليل من المصارييف الإدارية والعمومية وتكون لجان تتبع هذه المصارييف وإدارة نفقاتها بشكل اقتصادي بما يتوافق مع نمو اعمالها واستثماراتها وخفض الهياكل الإدارية.

5) النظر بجدية إلى تدني مستوى الربحية ووضع حلول لتحميد الاموال بتفعيل صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي . و التوسيع في الاستثمارات وعدم الاقتصار على صيغة المراقبة وتفعيل صيغة السلم والإجارة والاستصناع.

6) انشاء وحدة ادارية متخصصة ينطاط بها مهمة تقييم الاداء المالي .

المراجع

أبوالهول، محي الدين(2012). *تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية* . الأردن، عمان. دار النفائس للنشر والتوزيع الأنصارى، أسامة(2020). *إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية*. مصر، القاهرة:دار الكتب العربية.

بالكور، عبدالمنعم(2016) *إدارة المصارف التجارية*، مصر، اطلس للأستيراد والتصدير.

بن عيد، محمد القرى(1993). *قضايا معاصرة في البنوك والنقود والمساهمة في الشركات السعودية*، جدة:مكتبة الملك فهد الوطنية.

الرسائل العلمية

1- أبوالنيل، أبوبكر (2011). التحديات العملية لتطبيق صيغ المشاركات في المصارف الإسلامية وأشار ذلك على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإسلامية. القاهرة، مصر.

2- بن يحيى ، مزيتى، شريفة، مروة(2022م).آلية التحول من الصيغة التقليدية الى الصيغة الإسلامية التجربة الماليزية نموذجا، رسالة ماجستير.جامعة محمد بن شير الابراهيمى.برج بوعربيريج ، الجزائر ..

3- حمو迪، دريد، يمنية، سلمى(2019).تقييم اداء البنوك التجارية بستخدام مؤشر CAMELS دراسة حالة بنك الخليج (AGB) خلال الفترة 2013:2017.رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

4- الزطاف، سليمان(2015)معوقات تطبيق صيغة المضاربة للمصارف التجارية، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، طرابلس

5- الطائي، زينة ضياء الدين(2019). تقييم أداء المصارف الإسلامية بستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (2011-2017) .رسالة ماجستير . جامعة كربلاء ، العراق.